المعيار المشترك عن الإبلاغ (المعيار المشترك)، والإفصاح عن المعلومات – نشرة مخصصة للعملاء من الكيانات والأطراف الاخرى (باستثناء المؤسسات الفردية)

المعيار المشترك هو معيار عالمي للتبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية. تم تطوير هذا المعيار من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تصميمه لغاية مكافحة التهرب الضريبي.

المملكة العربية السعودية (المملكة) ملتزمة بالمعيار المشترك المطور من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك بقيام المؤسسات المالية في المملكة، بما فيها المصارف ومديري الأصول وبعض شركات التأمين والأشخاص المجازين، بالإبلاغ عن بعض المعلومات للهيئة العامة للزكاة والدخل خلال سنة 2018.

بموجبه، على جميع المؤسسات المالية في المملكة والفروع للمؤسسات المالية الأجنبية في المملكة، بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني (المشار إليه فيما يلي ب "البنك") يجب أن يلتزم بالمعيار المشترك وأن يقوم بجمع معلومات إضافية معينة من عملائنا (فيما يلي "عميل"، "العميل") من اجل تحديد البلد/ الولاية للأغراض الضريبية للعميل.

هل ستتأثر بالمعيار المشترك؟

الحسابات التي فتحها العميل باسم غير الأفراد (أي الكيان)؛ مثل شركة أو فرع لشركة أجنبية أو شراكة (Partnership) أو اتفاقية قانونية (Trust)، إلخ. يشار إليها باسم "**حسابات الكيان**".

يتعين على الكيانات تحديد وضعها بموجب المعيار المشترك، ووضع الإقامة الضريبية، وفي بعض الحالات وفقاً لنوع الكيان، تفاصيل "**الأشخاص المسيطرين**"*.

*الأشخاص المسيطرين هم الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون السيطرة على الكيان، أي الشخص او أشخاص اللذين يمتلكون حصة مسيطرة في الكيان، اعتمادا على الهيكل القانوني للكيان. تعتمد "حصة السيطرة" على هيكل ملكية الكيان، وعادة ما يتم تحديدها على أساس معدل يطبق وفقاً لنهج قائم على المخاطر (على سبيل المثال، أي شخص (او أشخاص) يمتلكون أكثر من نسبة معينة في الكيان، على النحو المحدد في الأنظمة المحلية). في حالة اتفاقية قانونية (Trust)، يعني مصطلح "الشخص المسيطر" Settlor(s)، trustee(s)، protector(s)، المستفيد(ون) beneficiary(ies) أو فئات من المستفيدون (classes of beneficiaries)، وأية أشخاص طبيعيين آخرين يمارسون السيطرة الفعلية على الاتفاقية القانونية (Trust). وفي حال عدم وجود مثل هذا الشخص الطبيعي، تعني تفاصيل أي شخص طبيعي يمارس، خلافاً لما جاء، السيطرة على إدارة الكيان، أي على سبيل المثال المسؤول الإداري الأول للكيان.

ومن ثم يتوجب على المؤسسات المالية ابلاغ معلومات معينة إلى سلطة الضرائب المحلية المختصة (الهيئة العامة للزكاة والدخل في حالة المملكة)و التي بدورها ستتبادل المعلومات مع السلطات الضريبية في البلدان المشاركة.إذا لم يكن لدى البنك هذه المعلومات ، قد نتواصل مع العميل للحصول على وثائق إضافية.

حتى الآن، أكثر من 100 بلد مشارك في المعيار المشترك والتزم بتبادل المعلومات. للاضطلاع على قائمة كاملة ومحدثة للبلدان المشاركة، يرجى مراجعة رابط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدرج في قسم "الروابط المفيدة" في نهاية هذه النشرة.

بناء على المعلومات التي يحتفظ بها البنك، قد يتواصل مع العميل للحصول على نموذج شهادة الإقرار الذاتي للكيان بما في ذلك من معلومات عن الأشخاص المسيطرين للكيان (ان وجد)، أيضا للحصول على وثائق إضافية لتوثيق حالة العميل ،إذا لزم الأمر.

ما هو التأثير بالنسبة لك كعميل؟

التوثيق بموجب المعيار المشترك هو شرط إلزامي كجزء من إنشاء علاقة جديدة مع أي عميل أو تحديث تفاصيل علاقات اصحاب الحسابات الموجودة مسبقا وتشكل جزءا من عملية فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك. إذا فتح العميل حسابا مصرفيا جديدا، او استثمر في منتجات مالية جديدة أو إذا حدث تغير في ظروف الكيان، فيطلب من العميل تقديم تحديثات ذات صلة. قد تتم هذه العملية عن طريق الحصول على "شهادة إقرار ذاتي" كامل وأدلة وثائقية إضافية عن وضع العميل. هذا الإقرار الذاتي أيضا يسهل إثبات معقولية المعلومات التي يقدمها العميل في نموذج الإقرار الذاتي مقابل المعلومات التي تم الحصول عليها كجزء من إجراءات اعرف عميلك.

إذا طلب البنك من العميل معلومات إضافية كجزء من الإقرار الذاتي، يتوجب على العميل تقديم نموذج او نماذج الإقرار الذاتي المطلوب(ة) بما في ذلك أي مستندات ثبوتية إضافية مطلوبة خلال 90 يوما من تاريخ تقديم البنك لهذا الطلب.

قد يؤدي عدم تقديم هذه المستندات المطلوبة إلى عدم تنشيط حساب (او بوليصة) العميل الجديد، أو تصنيف حسابات العميل (او البوالص) الموجودة مسبقا على أنها "غير موثقة" - ذلك حيث تم طلب من العميل نموذج الإقرار الذاتي ولكن لم يقدمها للبنك في الفترة المنصوص عليها - والتبليغ عنها إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل طبقا للوائح والأنظمة ذات العلاقة.

يرجى الملاحظة أنه إذا كانت لدى العميل علاقات متعددة مع البنك، فقد يتلقى العميل أكثر من طلب واحد للحصول على وثائق أو معلومات إضافية. من المهم أن يستجيب العميل لجميع تلك الطلبات، حتى إذا كنا العميل قد قدم المعلومات المطلوبة لحساب أو منتج مالي آخر.

ما نوع المعلومات التي من المتوقع أن تقدمها لأغراض المعيار المشترك؟

وفقا لمتطلبات المعيار المشترك، سوف يطلب البنك من العميل تقديم المعلومات كجزء من الإقرار الذاتي، والتي تشمل ولكن لا تقتصر بالضرورة على ما يلي:

- اسم الكيان

- عنوان الكيان

- بلد (او بلدان) / الولاية (او الولايات) للأغراض الضريبية

- رقم (أو أرقام) المعرِّف الضريبي*، (ان وجد)

- مكان التسجيل / التأسيس للكيان

- نوع الكيان

- الشخص او الأشخاص المسيطرين لأنواع معينة من الكيانات (في هذه الحالة، يجب على كل شخص مسيطر تقديم تفاصيله في [الملحق للإقرار الذاتي])

* في حال عدم توفر رقم المعرِّف الضريبي، سيطلب من العميل تقديم سبب مناسب (الاختيار من بين ثلاثة خيارات، والتي ستكون مدرجة في نموذج شهادة الإقرار الذاتي).

قد يطلب من العميل تقديم مستندات أو معلومات إضافية للتحقق المعلومات المذكورة أعلاه. يتوجب على البنك تزويد الهيئة العامة للزكاة والدخل بتفاصيل عن الحسابات والمنتجات التي يملكها العميل لدى البنك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رصيد أو قيمة الحساب الكلي وإجمالي مبالغ العمولات أو الدفعات المودعة، كما في تاريخ الإبلاغ.

المطلوب من البنك تحديد محل الإقامة للأغراض الضريبية لجميع اصحاب الحسابات الجدد والموجودة مسبقا، حتى لو كانوا مقيمين للأغراض ضريبياً في نفس البلد/ الولاية الذي يحتفظون فيه بحسابهم. لكن، عادة لن يتم الإبلاغ عن تفاصيلها إلى السلطات الضريبية لأغراض المعيار المشترك.

إذا كان العميل مقيم للأغراض ضريبياً في أكثر من بلد / ولاية واحدة، فيتطلب على البنك الإبلاغ عن جميع حالات الإقامة الضريبية للعميل، إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

المزيد من المعلومات

لمزيد من المعلومات حول المعيار المشترك وكيفية تأثيره على العميل، يرجى مراجعة الروابط المبينة في الجدول أدناه.

الروابط المفيدة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/ http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/commitment-and-monitoring-process/
مؤسسة النقد العربي السعودي	http://www.sama.gov.sa/
هيئة السوق المالية	https://www.cma.org.sa
الهيئة العامة للزكاة والدخل	https://gazt.gov.sa

يرجى الملاحظة أن البنك لن يقدم استشارات ضريبية. إذا كان العميل بحاجة إلى استشارة ضريبية، يرجى التواصل مع مستشار ضرائب معتمد.